

المبادئ العامة لمكافحة الفساد

الجمعية العلمية الملكية

البرنامج التدريبي: تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد
اعداد

المحامي صدام ابو عزام

عمان – الاردن

20/5/2019

• الهدف من الجلسة:



✦ سيكون بمقدار المشاركين في نهاية الجلسة التعرف على المبادئ العامة لمكافحة الفساد والنزاهة والشفافية.

أنواع الفساد

اولاً: الفساد الاداري: مجموعة من الأعمال المخالفة للقانون وأصول العمل الإداري، ومسلكياته السليمة، التي تهدف إلى التأثير على الإدارة العامة، أو قراراتها، أو أنشطتها؛ بهدف الانتفاع من الوظيفة سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، أو التراخي وعدم الانتماء والمسؤولية تجاه العمل العام.

ومثاله: المحسوبية والواسطة واستغلال النفوذ والانحرافات التنظيمية في بيئة العمل.

انواع الفساد

ثانياً: الفساد المالي: بأنه الانحرافات المالية التي تتطوي على مخالفة القوانين والأنظمة، ومختلف الأحكام المعتمدة في أية مؤسسة أو تنظيم.

ومثاله : الرشوة ، الكسب غير المشروع، التهرب الضريبي والجمركي، هدر المال العام. غسل الاموال، الاختلاس

انواع الفساد

ثالثاً: الفساد السياسي: السلوك القائم على التنصل من الواجبات الرسمية المرتبطة بالوظيفة العامة؛ وذلك بهدف تحقيق مصلحة خاصة بمجموعة سياسية أو حزبية، أو انتهاك القواعد الرسمية في سبيل تشكيل أنماط معينة من النفوذ، والتأثير لتحقيق مصلحة خاصة لهذه المجموعة.

ومن مظاهره : - عدم الفصل بين السلطات، مما يعزز دور السلطة الحاكمة بالتفرد باتخاذ القرارات، والتعدي على الدولة ومقدراتها.

- ممارسة السلطة التنفيذية لأعمالها دون ضوابط أو قيود، مع غياب قواعد النزاهة والشفافية.

- عدم اعتماد مبدأ إشهار الذمة المالية للمسؤولين عند تقلدهم مناصبهم

- إحتكار المعلومات، وعدم تمكين الأفراد من الوصول إليها.

- غياب إجراءات النزاهة والشفافية في التعيين للوظائف بكافة أشكالها.

- عدم وجود رقابة برلمانية فاعلة على الإنفاق العام.

انواع الفساد

رابعاً: الفساد الاخلاقي: لا شك بأن جميع أشكال الفساد ومظاهره سواء أكانت إدارية أم مالية أم سياسية تتعارض مع الأخلاقيات والسلوكيات القويمة التي تجمع عليها البشرية، ومع ذلك فإن هنالك بعضاً من صور الفساد التي ترتبط اليوم بمفهوم الجنس والعلاقات غير المشروعة، أبرزها في هذا الصدد الرشوة الجنسية، والتحرش الجنسي في أماكن العمل أو بسببه.

خامساً: الفساد الصغير: هو ذلك الفساد الذي ينتشر بين صغار الموظفين، ويتعلق بأداء الوظائف الروتينية، ويمارس من قبل فرد واحد، دون التنسيق مع الآخرين. والذي يتسبب به الموظف من أجل تقديم خدمة اعتيادية مشروعة للمواطن. او من أجل تقديم تسهيلات غير مشروعة كمعلومات او منح تراخيص او تقارير غير مشروعة.

سادساً: الفساد الكبير: هو ذلك الفساد الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين، لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة.

أنواع الفساد

سابعاً: الفساد الدولي: هو الذي يكون له مدى واسع، ويتجاوز حدود الدولة، وغالبا ما يتم بغطاء من شركات القطاع الخاص العابرة للحدود او صفقات ذات طابع دولي مثل غسل الاموال والعطاءات عبر الحدود وغيرها.

ثامناً: الفساد المحلي: الفساد بكافة اشكاله الذي يقع داخل نطاق السيادة الاقليمية للدولة.

تاسعاً: الفساد المنظم: والذي يتم من خلال شبكات واتفاق مسبق بين مجموعة من الاشخاص.

عاشراً: الفساد غير المنظم: و الذي يتم بتصرف فردي من شخص معين.

أسباب الفساد

اولا: الاسباب السياسية: ومن هذه الاسباب:

- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث.
- غياب حرية الإعلام، وعدم السماح له أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات.
- ضعف المجتمع المدني، وتهميش دور مؤسساته.
- عدم فعالية أنظمة العقاب للمتهمين بالفساد، واستغلال المنصب العام.
- غياب القدوة السياسية التي تقدم المثل الأعلى في الإيثار والتضحية والخدمات العامة.
- التأثير على الرأي العام، أو العبث بإرادته بسبب التنافس على السلطة.
- مرور الدول بفترات انتقالية.

أسباب الفساد

ثانيا: الاسباب الاقتصادية: ومن هذه الاسباب

- انخفاض مستوى الدخل مقارنة بمعدل الأسعار المحلية، الأمر الذي يمنع الشخص من تلبية احتياجاته واحتياجات أسرته.
- البطالة والفقر، بحيث يكون الشخص بلا مصدر دخل مشروع.
- ارتفاع معدل المنافسة الدولية بين الشركات العملاقة، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور جريمة "الجاسوسية الاقتصادية"، ولا سيما في مجال الصناعة.
- سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع، لا سيما في الدول النامية.

أسباب الفساد

ثالثًا: الأسباب الاجتماعية: ومن هذه الأسباب

- ✓ قلة الوعي المجتمعي وعدم توفر الثقافة اللازمة بمختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية.
- ✓ عدم الوعي بأهمية المال العام.
- ✓ قلة الثقافة بطبيعة الفساد وأشكاله ومخاطره.
- ✓ ضعف الوعي الديمقراطي، وعدم معرفة الآلية التي يتم من خلالها ممارسة السلطة.
- ✓ تداخل العلاقات الشخصية في العلاقات الاقتصادية والمالية.
- ✓ انتشار الطبقية بين فئات المجتمع.
- ✓ التمييز بكافة أشكاله.

أسباب الفساد



رابعاً: الأسباب الادارية: ومن هذه الاسباب

- ضعف الإرادة لدى الادارة بمكافحة الفساد وذلك بعدم القيام بأي إجراء وقائي أو عقابي فعلي بحق عناصر الفساد.
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة، وعدم استقلاليتها.
- منح المسؤولين الحكوميين الحرية الواسعة في التصرف، مع عدم إخضاعهم لنظام مساءلة فعال.
- انعدام أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي، وغياب مفهوم المساءلة العامة والمسؤولية.

أسباب الفساد

خامسا: الاسباب القانونية: ومن هذه الاسباب

- فرض القيود القانونية على النشاط الاقتصادي، وإعطاء سلطة منح التراخيص لأفراد دون تحديد اسس وضوابط.
- غياب التشريعات التي تكافح الفساد، وتفرض عقوبات رادعة.
- انتشار البيروقراطية، وجمود القوانين والأنظمة والتعليمات.
- استحداث أو إلغاء تشريعات أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة لجهات او اشخاص.
- الفساد التشريعي خلال المراحل الاجرائية وعدم الاستقرار التشريعي.

النزاهة

❖ **من حيث المفهوم:** يقصد بالنزاهة مجموعة القيم التي ترتبط بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل والمهنية والحيادية والموضوعية في العمل، والالتزام بمبدأ تجنب تضارب المصالح، والاهتمام بالمصلحة العامة، ناهيك عن ضرورة حرص الذين يتولون المناصب العامة العليا على الكشف والإفصاح عن ممتلكاتهم قبل تولي المنصب، والإعلان عن أي نوع من تضارب المصالح، قد ينشأ بين مصالحهم الخاصة والمصالح العامة.

❖ **من حيث المؤشرات:** جملة من المؤشرات تدل على تفعيل قيم النزاهة في أي مؤسسة منها:

أولاً: وجود مدونة سلوك

- ✓ الالتزام باحترام أحكام القوانين المحلية والمعايير والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وتنفيذها.
- ✓ الالتزام بإبلاغ الجهات المختصة، بالطرق القانونية، عن أي شخص بغض النظر عن منصبه، يقوم بنشاط غير قانوني أو غير أخلاقي، أو أي سلوك يمكن أن يوصف بالفساد، أو سوء المعاملة، أو الغش، أو الرشوة، أو غيرها من الانتهاكات للقانون، أو للقواعد الأخلاقية.
- ✓ رفض قبول الرشوة والإبلاغ عن الراشي.

النزاهة

- ✓ التعاون مع جهات التحقيق والرقابة، والتعامل بجدية وأمانة في حالة اكتشاف قضايا كسب غير مشروع، بحيث تقدم البيانات والإيضاحات المتوافرة لدى المؤسسة بمصادقية للجهات المعنية، دون أن تعتمد إلى التضليل أو الخداع أو المحاباة.
- ✓ الامتناع عن قبول أية هدية أو مكافأة أو منحة أو عمولة، مباشرة أو بالواسطة، من جهات أو أشخاص، بغرض تقديم تسهيلات أو معلومات لتحقيق مصالح شخصية أو عائلية أو حزبية، أو لمكاسب مادية.
- ✓ امتناع القطاعات جميعها عن الاستفادة من المعلومات الداخلية لمؤسساتهم التي يعملون فيها، بهدف تحقيق منفعة خاصة لهم أو لغيرهم، بشكل مخالف للقانون.
- ✓ الالتزام بالحيادية في عملية التعيين والترقية، وتقديم الخدمة. وتبني إجراءات توظيف وترقية، معلنة في القطاعات جميعها، تمنع التدخل السياسي في عملية التوظيف والترقية.
- ✓ الالتزام بإتاحة المعلومات العامة المتعلقة بالشؤون المالية والهيكل التنظيمي والأنشطة، وقوائم الموظفين والشركاء، وتيسير الاطلاع عليها للجمهور، وبذل الجهود كافة لإحاطة الجمهور بالأعمال التي تقوم بها المؤسسة، ومصادر مواردها، وأوجه صرف تلك الموارد.
- ✓ تبني سياسات وسلوكات تضمن الحفاظ على حقوق المواطنين في الحصول على فرص متساوية في تلقي الخدمات.
- ✓ استقبال شكاوى المواطنين، والتحقيق فيها بجدية.

النزاهة

ثانياً: وجود نظام خاص بالذمم المالية للموظفين: ويشمل كافة التفاصيل والمتطلبات المالية المتعلقة بالعاملين في المؤسسة وضرورة وجود اقرار مالي يتضمن ما لدى الموظف من اموال وممتلكات ومعلومات الراتب لتسهيل الكشف عن عمليات الكسب غير المشروع.

ثالثاً: وجود نظام خاص بالهدايا والعطايا والإفصاح عنها : من ضمن مشتملات سياسة النزاهة ومكافحة الفساد في أي مؤسسة تتضمن اجراءات تفصيلية للهدايا التي يتلقاها العاملون في المؤسسة.

رابعاً: وجود نظام خاص بتضارب المصالح والإفصاح عنها: بحيث تتضمن تحديد دقيق لكافة الحالات المحتملة لتضارب المصالح والاجراءات الواجب اتخاذها ولا سيما في حال التعاقد والعطاءات والمشتريات.

خامساً: تنظيم دقيق لعمليات المشتريات والعطاءات والاجراءات الادارية والمالية المتبعة حيالها بما يضمن الشفافية ومبدأ الإفصاح وفق تنظيم مؤسسي واضح.

الشفافية

❖ **من حيث المفهوم:** قيام المؤسسات الحكومية بمختلف مستوياتها، ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية التي تتعامل بشكل مباشر مع الجمهور، بتقديم الخدمة للجمهور بشكل واضح، مع ضرورة الإفصاح عن إجراءات الحصول على هذه الخدمة بشكل علني، وتمكين الجمهور من الحصول على تلك الخدمة بشكل متساوي.

❖ **من حيث المؤشرات:** جملة من المؤشرات تدل على تفعيل قيم الشفافية في أي مؤسسة منها:

1. مدى توفير المؤسسة لوثائق واضحة حول أهدافها، وفلسفة عملها، وبرامجها، ومدى إتاحتها للجمهور.

2. مدى توفير المؤسسة لمعلومات حول نظامها الأساسي، وهيكلها التنظيمي، ونظام الموظفين، وميزانيتها، وتمويلها، وعلاقاتها، ومدى إتاحتها للجمهور.

3. مدى قدرة المؤسسة على إتاحة الفرصة للجمهور بالاطلاع على خطط المؤسسة، وإشراكهم بصياغتها والتعليق عليها.

الشفافية

4. مدى وجود سياسية عامة للنشر، والإفصاح عن المعلومات للجمهور، وإتاحة الفرصة لهم لحضور الاجتماعات العامة للمؤسسة.
5. مدى نشر المعلومات والتقارير المالية وإجراءات وخلصات تقارير العطاءات.
6. القدرة على تبني نظام مؤسسي لتصنيف المعلومات ضمن مبادئ الكشف الأقصى، ووجوب النشر، والترويج لسياسة الانفتاح، ومحدودية الاستثناءات، وتخفيض الكلف، وسهولة الوصول والحصول،

المساءلة

❖ **من حيث المفهوم:** يقصد بالمساءلة في مجال مكافحة الفساد، التأكد من موافقة أعمال المسؤولين عن الوظائف الرسمية، لحدود القوانين التي تنظم أعمالهم، من خلال إلزامهم بتقديم تقارير دورية حول سير العمل في المؤسسة، على أن تتضمن هذه التقارير قراراتهم، وتفسير سياساتهم، والاستعداد لتحمل المسؤولية، مع تمكين المواطنين من الحصول على تلك القرارات، وأية معلومات أخرى عن أعمال جميع العاملين في المؤسسة.

❖ **من حيث المؤشرات:** جملة من المؤشرات تدل على كفاءة نظام المساءلة في أي مؤسسة منها:

1. مدى وضوح المهام والاختصاصات والصلاحيات الخاصة بالوظائف وفق هياكل تنظيمية واضحة.
2. مدى وجود نصوص تتضمن خضوع الكافة للمساءلة وفق وفق تدرج الهرم الوظيفي في المؤسسة.

المساءلة

3. مدى قيام المؤسسة بعقد اجتماعات دورية في المؤسسة لمناقشة كافة الاجراءات واليات العمل وفق مؤشرات الفعالية والانتاجية ومهام ومسؤوليات وجدول متابعات واضح.
4. مدى قدرة المؤسسة على إعداد التقارير، مع إمكانية إخضاعها للمساءلة، في حال ثبت مخالفتها للقانون.
5. مدى توافر أنظمة شكاوى فاعلة داخل المؤسسة وفق اجراءات واضحة للكافة.
6. مدى وجود أنظمة للإبلاغ عن الفساد داخل المؤسسة.
7. مدى وجود نظام واجراءات لحماية المبلغين عن الفساد.
8. مدى وجود اليات لتعزيز عملية المساءلة المجتمعية في حال كانت طبيعة عمل المؤسسة تقتضي ذلك.
9. وضوح نظام المحاسبة بشكل واضح من خلال لجان تمتاز بالحيادة والنزاهة.
10. مدى وضوح مؤشرا الحكم الصالح « الحوكمة الرشيدة».

شكرا لحسن إستماعكم

